بلدية الكويت: إغلاق 336 محلاً تجارياً في المحافظات الست

أعلن المتحدث الرسمي باسم بلدية الكويت محمد المطيري أمس الأحد إغلاق 336 محلا تجاريا مخالفا في المحافظات الست لم يلتزم أصحابها باشتراطات ولوائح البلدية الخاصة بالتدابير الاحترازية والوقائية المتخذة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقال المطيري في بيان لـ (كونا): إن الأنشطة المخالفة للتدابير الوقائية المتخذة لمنع انتشار الفيروس تعود لمحلات تجارية ومطاعم وصالونات حلاقة رجالية وصالونات نسائية ومعاهد صحية ومحلات لعب الأطفال وبقالات متنقلة. وأضاف أن إدارات التدقيق ومتابعة خدمات البلدية وإدارات النظافة وقسم الإزالة وفريق الطوارئ بجميع المحافظات لم تألو جهدا من خلال تنفيذها جولات ميدانية مكثفة على المحلات التجارية التي تخالف القانون وخصوصا في الوقت الراهن الذي تمر به الكويت إذ قامت بالكشف على 6098 محلا وتوجيه 1832 انذارا وتنبيها.

مجلس الوزراء جدد دعوته إلى المواطنين والمقيمين بالبعد عن التجمعات والالتزام بالتعليمات لمنع انتشار «كورونا»

«الحرس» و«الشرطة» ينفذان حظر التجول

سمو الشيخ صباح الخالد يترأس الاجتماع

جانب من اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الاستثنائي مساء أمس الأول في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بأن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد استهل اجتماع مجلس الوزراء بتوجيهات صاحب السمو الأمير ودعمه ومساندته لكافة الإجراءات التي تم اتخاذها وبهذا الصدد أشاد سمو رئيس مجلس الوزراء بمستوى الإخلاص والجدية وروح التعاون البناء الذي أتسم به العمل الحكومي في هذه الفترة الاستثنائية التي تمر بها البلاد والعالم أجمع والتي كانت موضع استحسان وتقدير على المستويين المحلي والعالمي وطالب الأخوات والأخوة الوزراء على مواصلة العمل واستكمال الخطط والإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار هذا الوباء الفتاك حفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير الصحة رئيس اللجنة المكلفة بمتابعة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد الشيخ الدكتور باسل الصباح حول آخر تطورات انتشار هذا الفيروس متضمنا الاحصائيات والرسومات البيانية وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية بشأن البيانات المتعلقة بعدد الحالات المصابة بالفيروس وعدد الوفيات وحالات الشفاء وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وشرح كذلك الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها في دولة الكويت وفي كافة دول العالم في سبيل مكافحة هذا الوباء والحد من انتشاره المتسارع كما بين للمجلس حقيقة ما تم تداوله من وجود بعض التوصيات لعلاج الفيروس والوقت المتوقع لبيان النتائج المتعلقة بتلك العلاجات.

وبهذا الصدد جدد مجلس الوزراء دعوته إلى المواطنين والمقيمين بالبعد عن التجمعات والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرسمية لمنع انتشار العدوى معربا عن ثقته في استجابة الجميع والتزامهم بهذه التعليمات درءا لمخاطر هذ الوباء وتجنبا لنتائجه الخطيرة.

ثم استكمل مجلس الوزراء متابعة آخر المستجدات على الصعيدين العلاجي والوقائي والخدمات اللوجستية ذات الصلة بجهود مكافحة انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) حيث تدارس توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تداعيات انتشار الفيروس واستكمالا للقرارات والإجراءات التي سبق اتخاذها فقد قرر مجلس الوزراء ما يلي: أولا: إدارة المحاجر الصحية (المستشفيات الميدانية التي سيتم تجهيزها):- تكليف وزارة المالية بإدارة المحاجر المؤسسية بدلا عن وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يتيح لها التفرغ لواجباتها الأساسية في مواجهة الوباء. ثانيا: آلية إغلاق أي محل أو مركز تسوق يكون به تجمع:

1 – إغلاق جميع المعارض والمحلات والأسواق المركزية والسماح بالبيع والشراء بالوسائل الإلكترونية.

–2 تستثنى منافذ التسويق والأسواق المركزية الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية.

–3 تكليف بلدية الكويت بتحديد الأنشطة الضرورية المستثناة من الإغلاق.

ثالثا: آلية توحيد الجهود بشأن أعمال التكنولوجيا:- تشكيل فريق عمل برئاسة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وعضوية كل من (الهيئة العامة للمعلومات المدنية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات) ليتولى تقديم الدعم التكنولوجي والتقني للجهات الحكومية في جهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد.

رابعا: الإجراءات الوقائية الجديدة:- تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (391 /8 /أ) المتخذ باجتماعه الاستثنائي رقم (14 /2020) المنعقد بتاريخ 11 /3 /2020 بشأن العطلة الرسمية من الفترة 12 /3 /2020 حتى 26 /3 /2020 للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 12 /4 /2020.

خامسا: توفير الأمن الغذائي:- تشكيل لجنة برئاسة وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب وعضوية كل من (وزارة التجارة والصناعة ووزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع كل من وزارة التجارة والصناعة واتحاد منتجي الألبان الطازجة واتحاد مربي الدواجن للعمل على زيادة انتاج الثروة السمكية والحيوانية.

سادسا: أوضاع المواطنين في الخارج:- تكليف وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات المعنية بوضع البرامج الزمنية والإجراءات العملية في شأن معايير الأولوية للمواطنين الذين يمكن إعادتهم وفق الإمكانيات الصحية المتوفرة في البلاد.

سابعا: آلية مقترح لجنة الدفاع المدني بخطة تنفيذ حظر التجول في البلاد:

1 – تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لفرض حظر التجول الجزئي في البلاد وإعداد الضوابط والآليات والإجراءات التفصيلية اللازمة بهذا الشأن على أن يبدأ حظر التجول اعتبارا من يوم أمس الأحد الموافق 22 /3 /2020 من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة الرابعة صباحا وذلك حتى إشعار آخر.

2 – تكليف الحرس الوطني بمعاونة قوات الشرطة في فرض حظر التجول.

3 – تكليف وزير التجارة والصناعة بتنظيم مواعيد العمل في الأسواق المركزية والأنشطة الضرورية ما بعد فترات حظر التجول المشار إليها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

وزير الصحة يقدم شرحاً عن تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد

رئيس مجلس الوزراء يتلقى اتصالاً هاتفياً من نظيره البحريني

تلقى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء اتصالا هاتفيا اليوم من أخيه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين الشقيقة.

وقد اطمأن سموه خلال الاتصال عن صحة أخيه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان وأعرب عن صادق تهانيه بمناسبة عودة سموه إلى أرض الوطن سالما معافى داعيا الله أن ينعم عليه بالصحة وموفور السلامة.

كما عبر سموه عن شكره لمملكة البحرين الشقيقة على ما قدمته من رعاية متكاملة للمواطنين الكويتيين المتواجدين بالمملكة واهتمامها الكبير بالحفاظ على سلامتهم متمنيا سموه دوام التقدم والازدهار للشعب البحريني الشقيق.

وزير الخارجية: تحصين النظام الصحي المحلي من «كورونا» يسرع عودة مواطنينا بالخارج

قال وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد مساء السبت إن تحصين النظام الصحي في البلاد من خطر انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) يسهم في تسريع عودة المواطنين المتواجدين خارج البلاد.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ أحمد الناصر خلال مؤتمر صحفي عقد في قصر السيف بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات المعنية بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وأضاف أنه «كلما تعززت المنظومة الصحية في البلاد وتم القيام بكل ما من شأنه الحفاظ عليها من الضعف فإن ذلك سيساعد ويعجل من عودة المواطنين في الخارج وهذه الرسالة موجهة للمواطنين والمقيمين داخل الكويت».

وطمأن أولياء أمور الطلبة المبتعثين خارج الكويت بجاهزية خطة الاجلاء للتنفيذ وذلك كله يعتمد على وضع المنظومة الصحية في الداخل واطمئنان السلطات الصحية على تقييم الوضع الصحي داعيا الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية والمجتمعية بأخذ الأمور بمحمل الجد.

وشرح أن «عملية الإجلاء تشمل ثلاث خطط وهي (آنية) وأخرى متوسطة الامد وأخيرة بعيدة الأمد».

وأوضح أن «الخطة الآنية ستتم بحلول نهاية شهر مارس الحالي وتتضمن عدة فئات ممن تنطبق عليهم الشروط للعودة إلى البلاد بما يتوافق مع المعايير الصحية العالمية والمعايير الصحية المتوفرة في البلاد».وأفاد أن «الأولوية في العودة ستكون لمن تكون حالته الصحية حرجة وكبار السن والقاصر وذوي الإعاقة».

وردا على سؤال حول جاهزية الجهات الحكومية المعنية بخطة الإجلاء قال الشيخ احمد الناصر إن وزارة الخارجية تعمل بالتعاون والتنسيق مع عدة الجهات الحكومية بإنهاء كافة الاستعدادات لتنفيذ الخطة بمجرد موافقة السلطات الصحية.

وأشار إلى أن وزارات التعليم العالي والصحة والدفاع والداخلية والإدارة العامة للطيران المدني وشركة الخطوط الجوية الكويتية جميعها تقوم بالتنسيق فيما بينها لتنفيذ خطة الإجلاء.

وبسؤاله عن وجود تنسيق بين (الخارجية) ووزارة الشؤون الاجتماعية لإرسال معونات غذائية ومستلزمات وقائية للمواطنين خارج الكويت قال: إن (الخارجية) عقدت اجتماعات مع مسؤولي (الشؤون) وممثلي جمعيات النفع العام والمؤسسات الخيرية في البلاد حيث أبدوا استعدادهم لإيصال أية مساعدات او مستلزمات لهؤلاء المواطنين.

وأعرب عن خالص الشكر والتقدير لكافة الجمعيات النفع العام والمؤسسات الخيرية والمتطوعين على هذه «الفزعة الكويتية» من اجل مساعدة المواطنين في الخارج.

سفارة الكويت لدى رومانيا: تسخير الإمكانات للمواطنين لحين ترتيب عودتهم

أكدت سفارة دولة الكويت لدى رومانيا اليوم الاحد تسخير كافة الامكانات للمواطنين المتواجدين هناك وتوفير كل سبل الراحة حتى يتم ترتيب عودتهم الى البلاد خلال الفترة المقبلة.

وقال سفير دولة الكويت لدى رومانيا طلال الهاجري في بيان تلقت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) نسخة منه ان السفارة شكلت منذ بداية ازمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) فريق عمل لمتابعة أوضاع المواطنين الكويتيين والتواصل معهم.

وأضاف ان السفارة خصصت مقرا مؤقتا لإقامة المواطنين في أحد الفنادق وسط العاصمة بوخارست لحين عودتهم الى البلاد مع توفير متطلباتهم الضرورية وفقا لتوجيهات القيادة السياسية وعلى رأسها صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

ولفت إلى أن السفارة تتواصل باستمرار معهم لإحاطتهم بكافة المستجدات والاجراءات التي تعلنها السلطات الرومانية فيما يتعلق بالأوضاع الراهنة.

ودعا السفير الهاجري جميع الرعايا الكويتيين المتواجدين في رومانيا ومولدوفا إلى ضرورة التقيد بتعليمات السلطات الرامية الى مواجهة انتشار فيروس (كورونا المستجد-كوفيد 19).

وجدد دعوته لكافة المواطنين المتواجدين على اراضي رومانيا ومولدوفا ممن لم يسجلوا اسماءهم لدى السفارة الى ضرورة التواصل مع السفارة ليتسنى لها تسجيلهم والاتصال بهم عند الضرورة.

كما دعا المواطنين الكويتيين الى عدم التردد في الاتصال على قسم الشؤون القنصلية في حال الاستفسار وطلب المساعدة على الرقم التالي على مدار الساعة (0040746151512) .

وزير الداخلية: حظر التجول الجزئي نتيجة لعدم التزام البعض بتجنب التجمعات

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي أنس الصالح أول أمس: إن اتخاذ مجلس الوزراء قرار حظر التجول الجزئي جاء نتيجة عدم التزام البعض بتعليمات وزارة الصحة بشأن عدم التجمع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير الصالح خلال مؤتمر صحفي عقد في قصر السيف بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات المعنية بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

أضاف أن الحكومة حاولت مرارا وتكرارا تحاشي قرار حظر التجول لكن للأسف عدم التزام البعض بعدم الخروج من المنزل أدى إلى زيادة حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد نتيجة مخالطة المصاب بالفيروس للأصحاء.

وذكر أن (الداخلية) ستقوم بتطبيق القانون على كل مخالف لقرار حظر التجول الجزئي مشيرا إلى المادة (15) من قانون الدفاع المدني التي «تجرم مخالفة تطبيق الحظر بعقوبة كبيرة تصل إلى ثلاث سنوات في السجن وغرامة 10 آلاف دينار».

ولفت الى تخصيص الإدارة العامة للدفاع المدني بوزارة الداخلية صفحة على الموقع الإلكتروني للوزارة لتقديم طلبات الاستثناء من حظر التجول للحالات الإنسانية حيث بإمكان كل مواطن أو مقيم تسجيل طلب تنقل للذهاب إلى المستشفيات والمراكز الصحية وسيتم الموافقة عليه.وأشار إلى استثناء موظفي بعض الوزارات والجهات الحكومية التي تتطلب أعمالهم التواجد في مقار أعمالهم أثناء فترة الحظر وسيقومون بإرسال كشوفات إلى إدارة الدفاع المدني بوزارة الداخلية لعمل هويات لهم.

وذكر أنه تم التنسيق مع اتحاد الجمعيات التعاونية لتطبيق نظام خدمة التوصيل إلى المنازل أثناء فترة الحظر.وردا على سؤال عن إمكانية الاستعانة بالجيش لفرض حظر التجول الجزئي أكد استعداد كافة القطاعات العسكرية لتقديم الدعم لوزارة الداخلية موضحا أن قرار مجلس الوزراء كلف الحرس الوطني بمعاونة (الداخلية) في فرض حظر التجول الجزئي.

وأضاف أنه «بالتأكيد أن الجيش والحرس الوطني والإطفاء سباقين في تقديم الدعم لرجال الشرطة متى ما تمت الحاجة لذلك».

وردا على سؤال عما إذا كانت لدى وزارة الداخلية نية لإصدار قرار إعفاء مخالفي قانون الإقامة في البلاد من الغرامات المالية المترتبة قال الوزير الصالح إنه سيقوم بإصدار قرار بإلغاء الغرامات المالية على المخالفين وهذا القرار مشابه للقرارات صدرت في السنوات السابقة من وزارة الداخلية.

وأضاف أن وزارة الداخلية ستدعو المخالفين إلى مراجعتها لتعديل أوضاعهم القانونية مؤكدا أن الوزارة ستساعد كل من يرغب في مغادرة البلاد بشكل طوعي.

وذكر أن فريقا حكوميا برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل يقوم الآن بحصر أعداد المخالفين لقانون الإقامة.